



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

A

لجنة المالية

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

روما، 11-13 مايو/أيار 2015

مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد M. Juneja

مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير
الموارد والمساعدة، ورئيس الشؤون
المالية

manoj.juneja@wfp.org

السيد J. Harvey

رئيس الديوان

برنامج الأغذية العالمي

jim.harvey@wfp.org



mn406a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز تنفيذي

- ◀ تقدم هذه الوثيقة تعليقات المديرية التنفيذية على "التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي". وهي تبين الإجراءات لمعالجة المسائل التي أثيرت في التقرير وتعليقات على أعمال المفتش العام وسير عمل مكتب المفتش العام.
- ◀ وترحب المديرية التنفيذية بالاستنتاج العام الذي يقول بأن أعمال الرقابة لم تكشف عن وجود أية أوجه ضعف كبيرة في عمليات الضبط الداخلي أو الحوكمة أو إدارة المخاطر في البرنامج قد يكون لها أثر شامل على تحقيق أهداف البرنامج.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يُرجى من لجنة المالية أن تحيط علماً بالوثيقة "مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي".

مشروع المشورة

- ◀ وتوصي لجنة المالية المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي".

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2015/5/28-25

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير
السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية
العالمي

للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2015/6-F/1/Add.1

24 April 2015

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

السيد M. Juneja

مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد

والمساءلة، ورئيس الشؤون المالية

رقم الهاتف: 066513-2885

السيد J. Harvey

رئيس الديوان

رقم الهاتف: 066513-2002

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2015/6-F/1/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

- 1- تتضمن هذه الوثيقة تعليقات المديرية التنفيذية على التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2015/6-F/1). وهي تعرض التدابير المتخذة لمعالجة القضايا المثارة التي أثارها التقرير، والتعليقات على عمل المفتش العام وسير عمل مكتبه.
- 2- ويحيل النص التالي إلى فقرات وأقسام محددة من التقرير السنوي.

التدابير والتعليقات

الفقرتان 4 و17 والملحق الأول – بيان الضمان

- 3- ترحب المديرية التنفيذية بالنتيجة العامة التي تفيد بأن عملية التسيير، وإدارة المخاطر، والبيئة الرقابية مستقرة ولم يُكشف عن أوجه ضعف هامة فيها. وهي تعترف بأنه على الرغم من التقدم المحرز فإن بعض الممارسات تحتاج إلى مزيد من التحسين.

الفقرة 5 – عدم وجود تدخل من جانب الإدارة

- 4- يسر المديرية التنفيذية أن تلاحظ تأكيد المفتش العام أنه لم يكن هناك أي تدخل من جانب الإدارة في تخطيط الأعمال والإبلاغ؛ وأنه لم يكن هناك قيود على الموارد أو قضايا أخرى تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة أو بيان الضمان.

الأقسام: المراجعة الداخلية، والخدمات الاستشارية، ونتائج المراجعة

- 5- تقدر المديرية التنفيذية الدعم المستمر الذي يقدمه مكتب المفتش العام فهو يضيف مزيداً من القيمة على البرنامج، بوصفه شريكاً في تصريف الأعمال وفي الضمان، ولاسيما خدماته الاستشارية المتعلقة بالمجالات الناشئة للأعمال الأساسية للبرنامج. وفي طليعة هذه الخدمات ما يُقدم فصلياً إلى لجنة السلع والنقل والتأمين، وهي خدمات أدت إلى تيسير إدخال التحسينات وتصحيحات المسار في مجالي المشتريات واللوجستيات، وكذلك خدمات التنبيهات الخاصة بالضمان والتي استحدثتها المكتب مؤخراً خصوصاً لأغراض الأعمال الجديدة.
- 6- وتلاحظ المديرية التنفيذية التغييرات المدخلة على الدرجات الممنوحة للمخاطر والتي يرد موجز عنها في الفقرة 18. وينعكس التزام الإدارة الجاد بمعالجة المخاطر في الوقت المناسب في الانخفاض الطفيف الذي شهدته مستويات مخاطر البيئة الداخلية وأنشطة الرقابة، والمعلومات، والاتصالات، وكذلك في استقرار الدرجات الممنوحة للرصد.

قسم: مجالات المخاطر التي تم تحديدها

- 7- تحيط المديرية التنفيذية علماً بمجالات المخاطر المستمرة والناشئة في عام 2014، وتعرض فيما يلي ما أنجز من تقدم بشأنها:

◀ **النقد والقوائم.** أجرى البرنامج تحديثاً على نموذج تسيير أعماله فيما يتعلق باختبار طرائق تحويل النقد والقوائم وتصميمها وتنفيذها ورصدها. كما قام بتحديث دليل التنفيذ الذي يشمل أداة قيمة أوميغا التي استحدثها البرنامج بهدف تيسير تحليل كفاءة التكلفة وفعاليتها وتحليل الآثار غير المباشرة المترتبة عن أنشطة المشروعات.

وقد أُجري تأهيل واسع للمدربين في مختلف الاختصاصات حول كيفية اختيار طرائق التحويل وتنفيذها، وذلك وفقاً لمحتوى المشروعات وأهدافها. وتم تأهيل أكثر من 120 من مدربي النقد والقوائم في مختلف أنحاء البرنامج، في المجالات الوظيفية للبرامج والمالية واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشتریات، وغير ذلك من المجالات الوظيفية، وأنشئ في المكاتب الإقليمية 11 فريقاً من أفرقة المدربين متعددة الوظائف. وسينقل المدربون والأفرقة المهارات والمعارف المتعلقة بالنقد والقوائم إلى نحو 3 000 من الموظفين والشركاء خلال عام 2015. كما تحقق تقدم كبير في مجال إنشاء الأدوات لتحديد مقدمي الخدمات المالية واختيارهم وتقديرهم، وفي تشجيع تحديد المخاطر المالية وإدارتها. وتم إدماج منصة البرنامج للمستفيدين والتحويلات (SCOPE) في عملية تسيير النقد والقوائم وبرنامج التنفيذ الخاص بها.

◀ *التمويل وإدارة الميزانية التشغيلية*. تعترف المديرية التنفيذية بالتحديات التي تعترض سبيل استدامة آليات معينة للتمويل، ومنها حساب الاستجابة العاجلة. وتعتبر زيادة المستوى المستهدف لهذا الحساب، والتي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، والنقل المقترح لمبلغ 50 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة، أولى الخطوات الجاري اتخاذها لتوفير قدرة دائمة للإقراض لأغراض هذا الحساب بصورة مستقلة عن توقيت مساهمات المانحين وحجمها.

◀ *تنمية القدرات ورصد شركاء التعاون*. من المنتظر في عام 2015 الانتهاء من نشر أداة رصد المكاتب القطرية وتقييمها، الأمر الذي سييسر عمل هذه المكاتب في جمع بيانات شركاء التعاون والعمليات، والحفاظ عليها. وفي يوليو/تموز 2014، صدرت متطلبات الرصد الدنيا التي يتعين على المكاتب القطرية الالتزام بها فيما يتعلق بحصائل البرنامج المؤسسية. وتقرض هذه المتطلبات أيضاً مؤشرات للنواتج ومؤشرات وخطوط توجيهية شاملة لعمليات الرصد المستخدمة في تدخلات البرنامج.

قسم: التدابير المتفق عليها (التوصيات)

8- تعترف المديرية التنفيذية بالتقدم الكبير المحرز في إغلاق توصيات المراجعة فيما يتعلق بالمخاطر العالية والمتوسطة. وهي ترحب بالدعم المتواصل الذي يقدمه المفتش العام للإدارة لضمان متابعة جميع التدابير المتفق عليها وتنفيذها في الوقت السليم.

قسم: أوجه القوة والممارسات السليمة

9- تقدر المديرية التنفيذية اعتراف المفتش العام بكثير من أوجه القوة والممارسات الإيجابية، على النحو الوارد في الفقرة 23. ويشار على وجه الخصوص إلى زيادة عدد الآليات المعنية بشكاوى المستفيدين ومعلوماتهم المرتدة: إذ أن لدى ما يقارب نصف المكاتب القطرية، وبالتأزر مع شركاء التعاون، آليات عاملة للشكاوى والمعلومات المرتدة، وهي آليات تسهم في ضمان جودة المساعدة التي يقدمها البرنامج ومدى ملاءمتها.⁽¹⁾ وتعتقد المديرية التنفيذية أن من شأن الإطار المعياري للرصد الذي تم وضعه في عام 2014، إلى جانب الاستثمار الكبير في تدريب الموظفين وتنمية القدرات، أن يضاعف قدرة البرنامج المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها بغية تحسين أداء المنظمة.

(1) يستند الرقم إلى الإبلاغ الذاتي من 61 مكتباً قترياً، ويمكن أن يختلف رهناً بالتحقق من حالة الآليات الشكاوى والمعلومات المرتدة أو استلام التقارير من مزيد من هذه المكاتب.

قسم: عمليات التحقيق

- 10- تقدر المديرية التنفيذية النهج الاستباقي الذي يتبعه مكتب المفتش العام في تقديم خدمات التفتيش والتحقيق المستقلة والموضوعية الرامية إلى تعزيز الضوابط. وقد ضاعف المكتب تركيزه على التدليس والفساد، بما يشمل الحد من مخاطر التدليس الذي يرتكبه البائعون والأطراف الثالثة ودعم عمل لجنة إدارة البائعين التابعة للبرنامج. وسيعين البرنامج موظفا لشؤون إدارة البائعين لاستحداث نظام لإدارة البائعين ومعالجة الثغرات في المعلومات.
- 11- وتشدد المديرية التنفيذية على أن البرنامج يأخذ بمبدأ عدم التسامح إطلاقاً مع التدليس والفساد والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وأنه يواصل اتخاذ التدابير لمعالجة المخاطر وتعزيز الضوابط وتصريف الأعمال في جميع المجالات. ويشمل ذلك تنقيح ميثاق مكتب المفتش العام، وسياسة البرنامج لمكافحة التدليس ومكافحة الفساد، وإلزام الموظفين اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2015، بإنجاز دورة التعلم الإلكتروني الخاصة بمكافحة التدليس ومكافحة الفساد والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وتثني المديرية التنفيذية على موظفي مكتب المفتش العام الذين يواصلون تقديم التدريب وجهاً لوجه على منع التدليس لأكثر من 450 موظفاً من موظفي البرنامج كل عام.

قسم: استعراض العدالة الداخلية

- 12- تود المديرية التنفيذية تسليط الضوء على عملية التعاون التي جرت في عام 2014 بين مكتب المفتش العام ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأخلاقيات وشعبة الموارد البشرية ومكتب أمين المطالم ومكتب المدير التنفيذي ومكاتب أخرى، لإصدار خطة عمل لتحسين نظام العدالة الداخلية في البرنامج. وقد أنجز كثير من الأعمال وهناك أعمال أخرى يجري العمل عليها وستكتمل خلال عام 2015.

الفقرات 31 – 35: نتائج أعمال التحقيق

- 13- تقدر المديرية التنفيذية العمل الذي يقوم به مكتب التفتيش والتحقيق لإنشاء آلية استعراض متينة لتقييم مدى مصداقية الادعاءات وأهميتها وأثرها وتحديد ما إذا كانت المعايير الخاصة بفتح التحقيق ملبأة. ويتمشى العمل الرامي إلى خفض الفترات اللازمة لاستكمال التحقيقات مع التحسينات المذكورة في نظام العدالة الداخلية في البرنامج، وهو عمل يعزز الكفاءة والمساءلة وثقة الموظفين بالعملية.
- 14- وتبلغ الخسائر التي يتحملها البرنامج نتيجة للقضايا التي يحقق فيها مكتب المفتش العام 850 436 دولاراً أمريكياً. ومع أن هذا المبلغ يزيد عما كان عليه الحال في عام 2013، فإنه يمثل أقل من 0.015 في المائة من الإنفاق الإجمالي للبرنامج لعام 2014. كما تعكس نسبة الخسائر الصغيرة أثر قدرة البرنامج التي تم تعزيزها مؤخراً في مجال مكافحة التدليس. ويأخذ البرنامج بمبدأ عدم التسامح إطلاقاً مع التدليس والفساد، وهو يتخذ التدابير للحد من الخسائر واسترجاعها.